



العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي (دراسة وصفية على عينة من أفراد المجتمع بمدينة سبها)

نادية علي المهدي

قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

الكلمات المفتاحية:

العوامل المؤثرة في الجريمة
انتشار الجريمة
مدينة سبها

الملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي، من وجهة نظر عينة من أفراد المجتمع بمدينة سبها، حيث تلخصت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما هي العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي بمدينة سبها؟ وتم اختيار عينة عشوائية من (80) فرد من أفراد مجتمع مدينة سبها تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وباستخدام المنهج الوصفي، وبعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة تمت الإجابة عن تساؤلات الدراسة من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، حيث تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لأبعاد، وعبارات استبانة العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي، وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. أن أكثر العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي على التوالي هي (العوامل الاقتصادية، العوامل النفسية، العوامل الاسرية، العوامل الاجتماعية، ثم العوامل الدينية والثقافية).
2. اشار افراد العينة إلى ان أكثر العوامل الاقتصادية كانت على التوالي (تنتشر الجريمة بسبب زيادة الأعباء المادية، وظروف الحياة المادية القاسية، وعدم المقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية).
3. اشار افراد العينة إلى ان أكثر العوامل النفسية كانت على التوالي (تنتشر الجريمة بسبب لإدمان على المخدرات، وانتشار السلوكيات المنحرفة).
4. اشار افراد العينة إلى ان أكثر العوامل الاسرية المؤثرة في انتشار الجريمة على التوالي هي (تنتشر الجريمة بسبب اهمال الوالدين وعدم متابعتهم للأبناء هم، كذلك بسبب الحرمان والإهمال العاطفي من قبل الوالدين تجاه الأبناء، وتدني المستوى الثقافي للوالدين).
5. اشار افراد العينة إلى ان أكثر العوامل الاجتماعية المؤثرة في انتشار الجريمة على التوالي هي: (تنتشر الجريمة بسبب رفقة السوء، والبيئة المحيطة المرتبطة بالجرام، وعدم وجود اماكن الترفيه والتسلية بالبيئة).
6. اشار افراد العينة إلى ان أكثر العوامل الدينية و الثقافية المؤثرة في انتشار الجريمة على التوالي هي: (ضعف التوعية الدينية والاخلاقية، والانفلات الأمني وانتشار السلاح، وضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي).

Factors affecting the spread of crime in southern Libya (A descriptive study on a sample of community members in Sebha city)

Nadia Ali El Mahdi Abdlnabi

Department of Psychology, Faculty of Arts, Sebha University, Libya

Keywords:

Factors Affecting Crime
The Spread Of Crime
Sebha City.

ABSTRACT

The current study aims to identify the factors affecting the spread of crime in the Libyan south, from the point of view of a sample of community members in the city of Sebha, where the research problem is summarized in the following main question: What are the factors affecting the spread of crime in the Libyan south in the city of Sebha? A random sample of (80) individuals from the community of

*Corresponding author:

E-mail addresses: nad.abdlnabi@sebhau.edu.ly

Article History : Received 12January 2022 - Received in revised form 17 February 2022 - Accepted 20 February 2022

Sebha city were chosen randomly, using the descriptive approach, and after verifying the validity and stability of the study tool, the study's questions were answered through the use of appropriate statistical methods, the arithmetic mean, standard deviation and relative weight were used. Dimensions and expressions of the factors affecting the spread of crime in the Libyan south. The results of the study showed the following:

- 1- The most influential factors in the spread of crime in the south of Libya, respectively, are (economic factors, psychological factors, family factors, social factors, and then religious and cultural factors).
- 2- The sample members indicated that the most economic factors were in a row (crime spreads due to the increase in material burdens, harsh material conditions of life, and the inability to meet basic needs).
- 3- The sample members indicated that the most psychological factors were in a row (crime spreads due to drug addiction, and the spread of deviant behaviors).
- 4- The sample members indicated that the most family factors affecting the spread of crime, respectively, are (crime spreads due to parents' neglect and lack of follow-up to their children, as well as because of deprivation and emotional neglect by parents towards their children, and the low cultural level of parents).
- 5- The sample members indicated that the most social factors affecting the spread of crime, respectively, are: (crime spreads due to bad company, the surrounding environment associated with crime, and the lack of places for entertainment and entertainment in the environment).
- 6- The sample members indicated that the most religious and cultural factors affecting the spread of crime, respectively, are: (weak religious and moral awareness, security chaos and the spread of weapons, and weak social control institutions).

المقدمة

المجتمعي، والسلام الاجتماعي للأفراد، وبتفاوت حجم المشكلة من مجتمع لآخر، ولاشك في ان ظاهرة انتشار الاسلحة في المجتمع الليبي قد شكلت قضية اجتماعية، تربوية، اخلاقية، دينية، قيمية، سياسية، قانونية، فرضت نفسها علي جميع افراد المجتمع وذلك لخطورتها مما يستدعي الاهتمام بها لما تلقىه من ظلال سوداء علي الافراد والاسر وبالتالي علي المجتمع ككل، كل هذا انعكس سلبي علي البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي.

إنّ ما سبق يعني أنّ الجريمة وانتشارها قديما كانت محدودة من حيث العدد ومكان حدوثها، في حين أنّ الوقت الحالي أصبحت هذه الظاهرة تظهر بشكل واضح في المجتمع وتطال أفرادا لم يسبق لهم أن ارتكبوا جريمة، إذ إنّ لم يعد هناك ظروف خاصة وأشخاص معينون يرتكبونها بل شملت المستويات كلّها: الاجتماعية والاقتصادية، للسكان بالإضافة إلى انتشارها الجغرافي في المدن والأرياف ومخيمات اللاجئين لذلك جاءت هذه الدراسة لتحاول الإجابة عن السؤال الآتي: ما العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر عينة من لفراد المجتمع بمدينة سبها؟

مشكلة الدراسة :

أنّ الجريمة في المجتمع الليبي قد أخذت أبعاداً خطيرة بوصولها إلى معدلات قياسية، تجاوزت الخطوط الحمراء التي وضعها المجتمع كصمام أمان للأمنه واستقراره ، وهذا ما اشارت اليه المتابعة للمشاهد الاجتماعية في المجتمع الليبي، وأكده التقارير والإحصائيات والحوادث، فمجتمعنا يعاني من تصاعد وقوع الجريمة والانحرافات كما وكيفا وأصبحت أمراً واقعاً حتماً، ولا أحد يستطيع أن ينكر ذلك، بل انتهى بنا الأمر إلى أنه قد أصبح مألوفاً أن نرى فنوناً من الجرائم ترتكب يوميا أمام مرأى وسماع الجميع ، بل نفاجاً بجرائم غير مسبوقه أشبع من سابقها ، وفي هذه ذكرت وكالات وبوابة إفريقيا الإخبارية، أن (ليبيا) الأولى عربيا في معدلات الجريمة ، ثم (فنزويلا) (السنّي، ب، ت، 3).

تحاول تلك الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة من الظواهر المهمة التي يعاني منها المجتمع الليبي في الوقت الحاضر ألا وهي قضية الجريمة التي تؤثر سلباً على الافراد والمجتمع على حدّ سواء، وتري الدراسة الحالية أن غياب

إنّ ظاهرة الجريمة قديمة قدم الإنسان نفسه، وهي ظاهرة خطيرة تهدد جميع المجتمعات البشرية مهما كان مستواها الحضاري، وتشير الأدبيات إلى أن سلوك العنف موجود في المجتمعات البشرية منذ القدم، حيث تعد مشكلة العنف من المشكلات التي تضرب بجزورها في أعماق الوجود الإنساني، كما يعد العنف من المشكلات النفسية والاجتماعية المعقدة، حيث يعتبر من بين أولى مظاهر السلوك التي عرفتها المجتمعات البشرية، منذ أن قتل قابيل أخاه هابيل، ولا يكاد يخلو مجتمع معاصر من بعض أشكال العنف، فهو موجود لدى أفراد الجنس البشري بأشكال مختلفة، ودرجات متفاوتة، كما أنّها ظاهرة عامة يمارسها الأفراد بأساليب متعددة ومتنوعة، وتظهر عندما تتوافر لها الظروف المناسبة لذلك، وقد اثبتت الدراسات التي أجريت في السنوات الاخيرة أن هذه الظاهرة أصبحت واسعة الانتشار وتُمارس بأشكال متنوعة وبصور ملفتة للنظر (الكوني، 2019، 111)، و(عبدالقادر، الريماوي، 2019).

والجريمة في المجتمع الليبي ليست بالظاهرة الجديدة، إنما الجديد هو التغير الحاصل داخل المجتمع، ففي السابق كانت الجريمة تقتصر على أشخاص معينين يمرون بظروف خاصة تدفعهم لارتكاب الجريمة كان يطلق عليهم أشباه مجرمين، في حين أنّ الأشخاص الممارسين للجريمة في الوقت الحالي يُطلق عليهم المجرمون المحترفون كون الجريمة في الوقت الحالي هي جريمة يُخطط ويُنظم لها.

وتعد هذه الظاهرة أحدي الظواهر التي تشكل تهديدا على حياة الإنسان في العصر الحالي إذ أنّها أصبحت سمة من سمات المجتمع المعاصر، حيث ترتب على هذه الظاهرة أضرارا سلبية انعكست على جوانب الشخصية المختلفة، كما أنّها تمثل مشكلة تربوية واجتماعية وشخصية بالغة الخطورة، ذات نتائج سلبية على نفسية الفرد (بهشوي، 2015).

ولاشك أن ظاهرة انتشار الاسلحة من المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات بصفة عامة، كما تعتبر من أشد الممارسات التي تهدد التماسك

يمكن للمهتمين والمختصين الاستفادة من نتائج الدراسة سواء في المؤسسات الأهلية أو الحكومية لوضع الخطط الاستراتيجية اللازمة لمكافحة الجريمة في المنطقة.

أهداف الدراسة :

حيث تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة من وجهة نظر عينة من افراد المجتمع بمدينة سبها.

وينبثق عن الهدف الرئيس أهداف فرعية أخرى تتمثل في التعرف على:

- 1- تأثير العوامل النفسية والذاتية في ارتكاب الجريمة.
- 2- تأثير العوامل الاسرية في ارتكاب الجريمة
- 3- تأثير العوامل اجتماعية في ارتكاب الجريمة.
- 4- تأثير العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة.
- 5- تأثير العوامل الثقافية والدينية في ارتكاب الجريمة.

مصطلحات الدراسة:

1- العوامل المؤثرة في الجريمة :

تتضمن مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره، وتشمل مجموعة من العوامل، منها: العوامل الاجتماعية، وتشكل الظروف الاجتماعية عاملاً وثيق الصلة بحدوث وارتكاب الجرائم، وتتضمن :

العوامل الاجتماعية: حيث تشكل العوامل الاجتماعية مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس حيث يختلط بهم اختلاطاً وثيقاً وترتبط حياته بحياتهم لفترة من الزمن وتضم هذه الفئة أفراد أسرته ومجتمعه ومدرسته والأصدقاء والأصحاب الذين يختارهم، وقد أثبتت التجارب أن سلوك الفرد يتأثر إلى درجة كبيرة بسلوك من حوله وخاصة المقربين إليه .

العوامل الاسرية: تعد من أقوى العوامل المؤثرة في الجريمة هي العوامل الاسرية حيث تؤثر في تكوين شخصية الفرد وتنحكم في توجيه سلوكه فمنها يقتبس العادات والتقاليد ويمارس تجاربه الأولى ويستمد خبراته ويعرف معنى الخطأ والصواب، ويعتبر التفكك المادي (المعنوي) من أهم مظاهر تفكك الأسرة وهو غياب أحد الوالدين أو كليهما معاً في نطاق الأسرة. (الشديفات، الرشيدى، 2016، 2123-2124).

العوامل الاقتصادية: انخفاض الدخل وكثرة عدد الأبناء وعدم كفاية الدخل مما يجعل الأسرة عاجزة عن إشباع احتياجات أفرادها، مما يخلق مشكلة غاية في التعقيد وهي عدم التوازن بين دخل الأسرة واحتياجاتها مما يخلق مشكلة الفقر، وكل هذا ناتج عن الظروف المتدهورة التي يمر بها البلد سواء من الجانب الاقتصادي او الوضع الأمني المتدهور(المعاينة، 2000، 92).

العوامل النفسية: هي مجموعة من الانفعالات، والمكبوتات والطاقات الكامنة في الإنسان، وفي حالة عدم وجود مجال في الوسط الاجتماعي لتفريغ الطاقة، والتعبير عن المكبوتات والتصرف بطريقة تتناقض مع أعرف وقيم المجتمع، أي تغلب الدوافع الغريزية والرغبات على القيم والتقاليد الاجتماعية الصحيحة ، فتعكس على سلوك الفرد بحيث يخالف سلوكه قواعد المجتمع من أجل إشباع رغباته وغرائزه الإنسانية بطريق شاذ لا يسلكه الرجل العادي حين يشبع الغريزة نفسها، ذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات (المشهداني، 2009، 44).

العوامل الدينية والثقافية: وهي العوامل التي تعكس نظام المجتمع ونسق القيم السائدة فيه، وطريقة تعامله مع مواقف العنف، كنمو الثقافات

الاخلاقيات التي كانت في السابق تشكل العمود الفقري للمجتمع الليبي، كغياب الوازع الديني والاخلاقي، وضعف علاقات التأخي بين افراد الاسرة والمجتمع، والسلبية، وانهيار المؤسسات، كل هذا أدى إلى ظهور سلوكيات جديدة وغريبة عن المجتمع الليبي، و ان لم يتم تداركها ستؤدي إلى انهيار المجتمع، وتهديد هويته، وهوية الفرد الوطنية، ولعل ما يعاينه مجتمعنا في الوقت الحالي من انتشار للجريمة هو نتيجة لما سبق التحدث عنه .

حيث تسعى الدراسة الحالية إلى محاولة تحليل واقع تلك الظاهرة والنظر في أسبابها باعتبارها باتت تشكل تحدياً جديداً في كل يوم، والعمل على وضع المعالجة المحلية لها.

وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في معرفة العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة من وجهة نظر عينة من افراد المجتمع بمدينة سبها.

وينبثق عن السؤال الرئيس تساؤلات فرعية أخرى تتمثل في التعرف على:

- 1- ما هو تأثير العوامل النفسية والذاتية في ارتكاب الجريمة.
- 2- ما هو تأثير العوامل الاسرية في ارتكاب الجريمة
- 3- ما هو تأثير العوامل اجتماعية في ارتكاب الجريمة.
- 4- ما هو تأثير العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة.
- 5- ما هو تأثير العوامل الثقافية والدينية في ارتكاب الجريمة

أهمية الدراسة:

تحدد أهميتها في جانبين هما:

الأهمية النظرية:

-تضخ أهمية الورقة من أهمية الموضوع الذي تناولته حيث أنها تناقش إحدى أخطر الظواهر السلبية التي انتشرت في السنوات الاخيرة في المجتمع الليبي بشكل ملفت للنظر ولم يسبق له مثيل، كما أنها تسعى إلى لفت النظر لما نتج عنها من آثار سلبية أثرت على ممارسة الأفراد لحياتهم اليومية، وهددت أمن وسلامة الأفراد داخل المجتمع الا وهي ظاهرة انتشار الجريمة. وبخاصة في ظل ما يعاينه المجتمع الليبي من صعوبات على المستويات جميعها: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

-تنبع أهمية الورقة من خلال التوعية بهذه الظاهرة، كخطوة أولى في التصدي لهذه المشكلات، ثم إبراز دور المختصين في إمدادهم بالمعارف المهنية اللازمة للتعامل و التواصل مع الآخرين، حيث تعد الرعاية المناسبة من قبل الهيئات المختلفة للشباب أساسية للنمو النفسي والاجتماعي السوي، و نبذ العنف أو التهديد بالعنف كوسيلة للتعامل.

-تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على خطورة هذه الظاهرة، لتنبه أولياء الأمور (في الاسرة) و المعلمين (في المدرسة) كافة المختصين (مؤسسات المجتمع المدني، المؤسسات الامنية، الاوقاف) بمدى خطورة هذه الظاهرة وواجباتهم نحوها حتى تتم معالجتها بصورة حاسمة بدلاً من استئصالها

-يمكن أن تسهم هذه الورقة في تكوين قاعدة معرفية للاستفادة منها في مجال البحوث النظرية والتطبيقية، فمن المتوقع أن تلفت هذه الدراسة نظر الباحثين في المجال النفسي والتربوي والإرشادي لإجراء المزيد من الدراسات (الدراسات الميدانية) حول هذه الظاهرة للحصول على رؤية أشمل وأعمق للأسباب الكامنة وراءها ولوضع السبل الكفيلة للتصدي لها.

الأهمية التطبيقية:

النتائج و التوصيات التي يتوصل إليها البحث من شأنها ان تساعد القائمين على رسم السياسات والخطط وذلك لمحاولة الحد من انتشار الجريمة. كما

1- دراسة (خالد، عرار، عبدالله، 2021) بعنوان جرائم القتل: الأسباب والمتغيرات المتنبئة بها في فلسطين، هدفت الدراسة هدفت الدراسة إلى الكشف عن أكثر الأسباب والمتغيرات المتنبئة بجرائم القتل في فلسطين (الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس، والداخل الفلسطيني المحتل). باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال برنامج جوجل Google Survey طبقت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (340) فرداً، في غالبيتهم ممن أمهوا دراساتهم الجامعية، توزعوا إلى (140) من الذكور، و(200) من الإناث، وكان متوسط أعمارهم (33.91) وبيّنت النتائج أن أبرز أسباب جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني العقوبات غير الرادعة، وحالات الثأر، والفلتان الأمني، وتوفر السلاح غير الشرعي. كما بينت المعطيات وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أسباب جرائم القتل يعزى بعضها للنوع الاجتماعي لصالح الإناث، كما يعزى بعضها الآخر لمكان الإقامة لصالح المواطنين في القدس والداخل الفلسطيني الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية، ولم تظهر النتائج فروقا في درجة مسببات جرائم القتل وفقا لمتغيرات مكان السكن، والمنطقة السكنية، والمستوى التعليمي. كما أوضحت المعطيات أن أكثر المتغيرات تأثيراً وتنبؤاً بجرائم القتل على التوالي القيم المادية السائدة في المجتمع، ثم القوانين العنصرية من قبل الاحتلال، يليها تشجيع الأسرة لأبنائها على العنف والصراعات النفسية وانتشار تجارة السلاح، وأوصت الدراسة بأهمية الاسترشاد بنتائجها من قبل جهات إنفاذ القانون؛ لإعادة النظر بوسائل مواجهة ظاهرة جرائم القتل.

2- دراسة (الجنفاوي، 2020) بعنوان العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة وفقاً لتوجهات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة وفقاً لتوجهات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت، وتحديد قدرة أو مقدرة هؤلاء العاملين في الحد من هذه العوامل. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. والمسح الاجتماعي الشامل. وتم جمع البيانات خلال شهر ديسمبر 2019 م من جميع العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت، وبلغ عددهم (22)، ولأجل الحصول على المعلومات والبيانات؛ لتنفيذ مقاصد الدراسة اعتمد الباحث على بناء وتطوير استبيان وهي أداة قياسيّة تم الاعتماد في بناءها على ضوء أدوات الدراسة في البحوث والدراسات السابقة، وبعد إتمام وتطوير الاستبيان تم تصميمه بناءً على نموذج ليكرت ولقد تألف من جزئين، اشتمل الجزء الأول على بيانات المعلومات الأولية، والجزء الثاني اشتمل على فقرات المتعلقة بموضوع الدراسة. ومن أهم نتائج الدراسة أن هناك عوامل عديدة ومتنوعة ومتفاعلة معا تؤدي وتدفع الشخص إلى العودة إلى الجريمة منها: العوامل النفسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتشريعية أيضا توصلت الدراسة إلى أن العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت لديهم قدرة متوسطة في الحد من العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة. ومن أهم توصيات الدراسة زيادة الاهتمام بخدمات الرعاية اللاحقة أو التتبعية لمساعدة المفرج عنهم.

3- دراسة (الخروص، 2018) وهي بعنوان العوامل المسهمة في العودة إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات.

المضادة، انخفاض الموارد المجتمعية، انتشار الفقر، نقص الدخل، مدي انتشار وسائل الاعلام التي تنشر العنف، ضعف اجهزة الضبط الاجتماعي غير الرسمي، تقلص دور القيادة التقليدية، بالإضافة إلى الاضطراب والفوضى والخلل الذي تعاني منه انظمة المجتمع المختلفة المتمثلة في النظام الأسري، التعليمي، الأمني، الترويحي، مما يمثل تحديا خطيرا وهاما يواجهه المجتمع بمختلف أطرافه، وقد أكدت عدة دراسات أن سلوك العنف لا يمكن أن يحدث ما لم تساعد البنى الاجتماعية في حدوثه وحينما يصاب وقد أكدت عدة دراسات أن سلوك العنف لا يمكن أن يحدث ما لم تساعد البنى الاجتماعية في حدوثه هذا البناء بالاضطراب ينعكس ذلك على التكوين النفسي للأفراد فيتصدع تفاعلهم ويتخذ صور العنف (الكوني، 2019، 118).

2- الجريمة :

الجريمة لغة: الجريمة لغة من فعل جرم، بمعنى تعدى، ويقال جرم جرم يجرم جرماً، وأجرم اجراماً، فهو مجرم، وجرم عليهم جريمة، أي جنى عليهم جنائية، فالجرائم: الجاني، والمجرم ويورد المعجم الوسيط، الجريمة من جرم، فيقول جرم: أذنب، ويقال: جرم نفسه وقومه، وجرم عليهم والهم: جنى جنائية (ابن منظور، 1997، 412)، (مجمع اللغة العربية، 1872، 118).

الجريمة اصطلاحاً: ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل في السلوك الاجتماعي، واضطراب في العلاقات الاجتماعية، وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء (الحسن، 1993، 26).

ويعرفها (شكور، 1997) بأنها الخروج عن مبادئ وقواعد السلوك التي يحددها ويرسمها المجتمع لأفراده (21).

ويعرف المجرم: هو الشخص الذي تم وصفه بالجاني من قبل الأفراد الذين يضعون التشريعات ويطبّقونها (الوريكات، 2004، 39).

من وجهة النظر الاجتماعية: تشكل الجريمة جميع أنماط السلوك المضادة للمجتمع والتي تضر بالمصلحة الاجتماعية والنتيجة عن خلل في وسائل الضبط الاجتماعي التي تحكم معايير السلوك الاجتماعي والتي تشمل مجموعة من الأفعال الإجرامية الخارجة عن القيم والمعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب.

ومن وجهة النظر النفسية: الجريمة تتضمن جميع الأفعال وانماط السلوكيات التي تمثل انتهاكاً خطيراً لقواعد السلوك الاجتماعي المعبر عنه بالقانون الجنائي والتي حدد لها الشرع عقاباً يتناسب مع خطورتها. أي أنها "أي فعل أو أي حدث يرتكبه الفرد ويتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف وقيم والتي تحدث التغيرات في المجتمع ومؤسساته المختلفة التي تؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات والتي من أهمها الجريمة (المشهداني، 2009، 44).

والجريمة من الناحية النفسية تشمل أي فعل أو سلوك يمثل انتهاكاً خطيراً لقواعد السلوك الاجتماعي المعبر عنه بالقانون الجنائي، وأن كل سلوك إجرامي إنما هو انعكاس لصراعات نفسية داخل الفرد تدفعه حتماً إلى ارتكاب جرائم تتعارض مع ما يسود في المجتمع من قوانين وأعراف وقيم، فالظاهرة الإجرامية هي سلوك إنساني يحدث في المجتمع اضطراباً، وهي فعل أو امتناع يخرق قواعد الضبط الاجتماعي (الحسن، 1993، 60-61).

الدراسات السابقة:

للمبحوثين كانت من الأسباب الرئيسية التي أوقعت العينة في ارتكاب الجريمة. حيث تبين أن (70%) من أفراد العينة يعانون من تفكك في علاقاتهم الأسرية وما نسبته (86.8%) يعانون من تدهور في حالتهم المادية وأكدت الدراسة أن الصحة السيئة ورفاق السوء والمنطقة السكنية وطبيعة السكن لعبت دوراً كبيراً في توجه أفراد العينة لارتكاب الجريمة.

حيث تبين أن (70%) من أفراد العينة يعانون من تفكك في علاقاتهم الأسرية من أهم العوامل المؤدية إلى الجريمة هي المستوى الاقتصادي المتدني، حيث أشار (63.3%) من أفراد العينة إلى أن الدخل الشهري لا يشبع كامل احتياجاتهم، كذلك البطالة كانت من أهم الأسباب حيث أشار (65%) من أفراد العينة إليها كأحد الأسباب الهامة للجريمة، بينما أشار 70% إلى تفكك العلاقات الأسرية كأهم الأسباب، كما أشارت العينة إلى انخفاض المستوى التعليمي، ضعف وسائل الضبط، الرفقة السيئة، بيئة السكن غير المناسبة.

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

منهج البحث: منهجية الدراسة وأدواتها:

استندت الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يقوم على وصف الظاهرة من حيث أبعادها وخصائصها، ومن ثم تحليل العوامل المؤثرة في حدوثها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم الاعتماد على:

1- الاستبانة: حيث تم توزيع استبانة على عينة من الأفراد داخل نطاق مدينة سبها.

2- تطبيق برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) تم استخدامه لتحليل البيانات المجموعة لاستخراج النسب المئوية للتعرف على تأثير بعض العوامل المؤثرة في حدوث الجريمة.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي للتعرف على العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي، لتحقيق أهداف الدراسة، والتوصل إلى الحقائق العلمية المتعلقة بهذا الموضوع لكونه المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات، ولا يقف المنهج الوصفي عند مجرد الوصف) جمع البيانات والحقائق (بل يمتد إلى تصنيف الحقائق والبيانات وتحليلها وتفسيرها لاستنباط دلالات ذات مغزى، بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تعميمها، بحيث تمكن الباحث من الوقوف على طبيعة الظاهرة وتساعد في تشخيص جوانب القوة والضعف فيها، العمل على تعزيز جوانب القوة ومواجهة جوانب القصور ووضع التصورات للحلول والمقترحات لعلاجها ثم التنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة، ويقصد بالمنهج المستخدم في هذه الدراسة مجموعة الإجراءات التي تم اتباعها من بداية الدراسة حتى التوصل إلى نتائجها (عبدالعزیز، 1995، 23) (القطب، 2006، 265).

المجتمع الأصلي للدراسة وعينة الدراسة:

يتمثل المجتمع الأصلي للدراسة في كافة أفراد مجتمع مدينة سبها والمتواجدين داخل نطاقها. أخذت منهم عدد (80) مفردة الذين ابدوا استعداداً للإجابة على أسئلة الاستبيان.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصر هذه الدراسة على أفراد مجتمع مدينة سبها. الحدود الموضوعية: التعرف على العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي (دراسة وصفية على عينة من أفراد المجتمع بمدينة سبها).

هدفت الدراسة إلى تقصي أهم العوامل المسهمة في العود إلى الجريمة سواء كانت عوامل اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو اقتصادية أو عوامل جسمية. ومن أهم توصيات الدراسة زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين النفسيين والوعاظ في الإدارة العامة للسجون، وزيادة الأبحاث المرتبطة بالموضوع.

4- دراسة (الشيخية، 2018) هدفت إلى الكشف عن أسباب جريمة القتل، وأثارها الاجتماعية من وجهة نظر المتهمين بارتكاب جرائم قتل في سجن غزة المركزي، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي طبقت الدراسة على عينة قوامها (155) متهمًا بجريمة قتل، إضافة إلى وجود أثر لمتغيرات العلاقات الأسرية والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي، والمنطقة السكنية وطبيعة السكن، ووسائل الضبط.

وأشارت النتائج إلى أن البعد الديني جاء بالمرتبة الأولى، يليه البعد الاجتماعي، ومن ثم البعد الاقتصادي، وفي المرتبة الرابعة البعد النفسي، وكانت أكثر الآثار الاجتماعية لجريمة القتل التفكك الأسري، ثم تفشي الإدمان، يليه انحراف أفراد الأسرة.

5- دراسة (الشديفات، والرشيدي، 2016) هدفت الدراسة لأجل التعرف على الأسباب المؤثرة في ارتكاب الجريمة بالمجتمع الأردني، وركز بشكل أساسي على العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والشريعة، وتم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، وتم استخدام العينة العشوائية البسيطة لاختيار عينة الدراسة، وبلغت (150) مبحوثاً من المحكوم عليهم في مراكز التأهيل والإصلاح، وقد توصلت الدراسة إلى:

هنالك مجموعة من الظروف الاجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة وفي إثنائها لعبت دوراً هاماً في دفعهم إلى ممارسة الجريمة إضافة إلى وجود أثر لمتغيرات العلاقات الأسرية والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي، والمنطقة السكنية وطبيعة السكن، ووسائل الضبط الاجتماعي من جهة، وارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

وأصبحت الدراسة بالاهتمام باحتياجات الشباب المختلفة وتوفير فرص العمل لهم، والاهتمام بتعميق دور الأسرة والمدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية، والاهتمام بالمناطق المكتظة بالسكان وتوفير كافة الخدمات اللازمة لأجل تحسينها.

الاجتماعي من جهة، وارتكاب السلوك الجرمي في

6- دراسة (عبدالله، 2011): بعنوان العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة (دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي) هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، كما هدفت إلى بيان دور المجتمع في تحمل جزء من المسؤولية في انتشار واستفحال الظاهرة الإجرامية وذلك عندما يتغلب أفرادها في تحمل مسؤولياتهم والقيام بأدوارهم. اعتمدت الدراسة على كل من المنهج المقارن، ومنهج المسح الاجتماعي، واستخدمت الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات من أفراد العينة، وأشارت أهم النتائج إلى الآتي:

أن تفكك العلاقات الأسرية وتدهور الحالة المادية وتدني مستوى الدخل

الحدود الزمانية: العام الحالي 2022.

ب صدق المقارنة الطرفية (الصدق التمييزي):
تم التحقق منه من خلال العينة الاستطلاعية البالغ حجمها 36 مفردة، ذلك للتعرف على الفروق بين المجموعتين العليا والدنيا من هذه العينة على استبيان معوقات البحث العلمي لتكون أعلى الدرجات لأعلى 18 مفردة التي تمثل المجموعة العليا وأدنى الدرجات لأقل 18 مفردة التي تمثل المجموعة الدنيا، وللتعرف على هذه الفروق فقد تم استخدام اختبار "ت" ذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (1) يمثل اختبار "ت" للتعرف على الفروق بين المجموعتين العليا والدنيا على استبانة العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة

البعد	المجموعة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	الاستنتاج
العوامل النفسية الذاتية	العليا	18	27.02	2.03	5.87	0.00
	الدنيا	18	21.00	4.19		
العوامل الاسرية	العليا	18	25.32	1.98	6.21	0.00
	الدنيا	18	19.10	2.98		
العوامل الاقتصادية	العليا	18	26.32	1.34	6.89	0.00
	الدنيا	18	18.52	3.07		
العوامل الاجتماعية	العليا	18	18.33	0.69	5.78	0.00
	الدنيا	18	14.23	3.67		
العوامل الدينية والثقافية	العليا	18	17.82	0.75	5.34	0.00
	الدنيا	18	14.19	2.97		
الكلية	العليا	18	121.67	3.00	5.78	0.00
	الدنيا	18	89.90	9.23		

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن قيم "ت" دالة حيث جميع قيم مستويات الدلالة سواء على الأبعاد الخمسة أو الاستبيان ككل تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 وهو مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الاحصائي spss للعلوم الاجتماعية والتربوية، وبالتالي توجد فروق بين المجموعتين العليا والدنيا، وهذه الفروق كما تشير المتوسطات الحسابية تؤكد أن المجموعة العليا تشير إلى ان العوامل المؤثرة في الجريمة بحسب المحاور هي كالتالي (العوامل النفسية، العوامل الاقتصادية، العوامل الاسرية، العوامل الاجتماعية، العوامل الدينية والثقافية) أكثر من المجموعة الدنيا، والاستبيان ككل وهذا مؤشر على أن الاستبيان صادقاً بالمقارنة الطرفية (تمييزياً).

صدق الاتساق الداخلي

حيث تم التحقق منه باستخدام معامل ارتباط بيرسون للتعرف على العلاقة بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبيان فكانت النتائج وفق الجدول التالي:

جدول رقم (2) يمثل اختبار معامل ارتباط بيرسون للتعرف على الاتساق الداخلي لاستبانة العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة

البعد	معامل الارتباط	مستوى ادلالة الاستنتاج
العوامل النفسية الذاتية	0.89	0.00
العوامل الاقتصادية	0.78	0.00
العوامل الاسرية	0.76	0.00
العوامل الاجتماعية	0.57	0.03
العوامل الدينية والثقافية	0.55	0.00

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم مستويات الدلالة على الأبعاد الخمسة والاستبيان ككل أقل من 0.05 وهو مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الاحصائي spss وبالتالي توجد علاقة قوية بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبيان وهذا يدل على أن الاستبيان صادقاً بالاتساق الداخلي.

النتائج:

الدراسة الاستطلاعية: كان اختيار هذا الموضوع من خلال الواقع الفعلي المعاش في مدينة سبها والذي تحدد في دراسة العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي، حيث تعتبر الدراسة الاستطلاعية الخطوة الأولى لانطلاق الدراسة الميدانية للبحث حيث تم اختيار عينة عشوائية من افراد المجتمع لغرض الدراسة الأولية بهدف بناء استبانة اولية لقياس هذا الموضوع، تقدر ب(35) من افراد مجتمع مدينة سبها للوقوف على العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي من وجهة نظرهم، وتم توزيع الاستبيان عليهم وطلب منهم ملؤها وبعدها تم استرجاع هذه الاستبيانات للتأكد من الجوانب المراد دراستها في هذا الموضوع والتي اتضحت في المحاور التالية:

1- محور العوامل النفسية والذاتية في ارتكاب الجريمة.

2- محور العوامل الاسرية في ارتكاب الجريمة

3- محور العوامل اجتماعية في ارتكاب الجريمة.

4- محور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة.

5- محور العوامل الثقافية والدينية في ارتكاب الجريمة

أداة الدراسة:

بعد تحكيم الأداة من طرف الأساتذة المحكمين تم استخدام الاستبانة في نسخها المعدلة والنهائية كوسيلة لجمع المعلومات كما تم مراعاة كافة التغيرات التي حدثت علي الأسئلة من قبل المحكمين.

وقد تم بناء الاستبانة على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تحديد المعلومات واختيارها واختيار العينة المستهدفة المتمثلة في افراد مجتمع مدينة سبها ومعرفة طبيعة المعلومات المراد الحصول عليها المرحلة الثانية: تقسيم موضوع الدراسة إلى محاور حيث صممت عبارات الاستبيان بحيث احتوت على خمس محاور وهي محور العوامل النفسية الذاتية، محور العوامل الاسرية، محور العوامل الاقتصادية، محور العوامل الاجتماعية، محور العوامل الدينية والثقافية.

المرحلة الثالثة: وضع العبارات الكافية والتي تقيس كل من محور من هذه المحاور. والتي تكونت من (25) عبارة تحدد أغلبية محاور الدراسة ويعطي لأفراد العينة للإجابة ليعبروا على رأيهم بمنتهى الدقة والموضوعية من خلال الخيارات المطروحة وهي: موافق، لا ادري، غير موافق.

محاور الاستبيان: تتكون الاستبانة من خمس محاور حيث يشمل كل محور 5 عبارات خاصة بقياسه. حيث تم توزيعها على افراد مجتمع مدينة سبها.

صدق وثبات الاستبانة:

أولا صدق الأداة-:

أ صدق المحتوى (المحكمين):

استخدمت الباحثة صدق المحكمين أو ما يعرف بالصدق المنطقي وذلك بعرض فقرات الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص بهدف التأكد من مناسبة الاستبانة لما أعدت من أجله وسلامة صياغة الفقرات وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه. وقد تم تعديل بعض عبارات الاستبيان بناء على مقترحاتهم.

تشير نتائج الجدول السابق وحسب ترتيب المحاور أن أكثر العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي على التوالي هي (العوامل الاقتصادية، العوامل النفسية، العوامل الأسرية، العوامل الاجتماعية). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبدالله، 2011) التي أشارت إلى أن المستوى الاقتصادي المتدني وتدهور الحالة المادية وتدني مستوى الدخل كانت من الأسباب الرئيسية التي أوقعت العينة في ارتكاب الجريمة. حيث تبين أن (86.8%) يعانون من تدهور في حالتهم المادية. حيث أشار (63.3%) من أفراد العينة إلى أن الدخل الشهري لا يشبع كامل احتياجاتهم، كذلك البطالة كانت من أهم الأسباب حيث أشار (65%) من أفراد العينة إليها كأحد الأسباب الهامة للجريمة.

كذلك أشار (70%) إلى تفكك العلاقات الأسرية كاهم الأسباب، كما أشارت العينة إلى وجود عوامل أخرى مرتبطة بالجريمة منها: انخفاض المستوى التعليمي، ضعف وسائل الضبط.

كما اتفقت النتائج الحالية مع دراسة (الجفناوي، 2020) التي أشارت إلى أن هناك عوامل عديدة ومتنوعة ومتفاعلة معا تؤدي وتدفع الشخص إلى العودة للجريمة منها: العوامل النفسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتشريعية.

كما اتفقت مع دراسة (الشديقات، والرشيدي، 2016) التي أشارت إلى أن هنالك مجموعة من الظروف الاجتماعية غير الملائمة لعبت دوراً هاماً في انتشار ممارسة الجريمة منها: العلاقات الأسرية والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي .

اختلفت النتائج الحالية مع ما توصلت إليه دراسة (الشيشنية، 2018) التي أشارت إلى أن البُعد الديني جاء بالمرتبة الأولى، يليه البُعد الاجتماعي، ومن ثم البُعد الاقتصادي، وفي المرتبة الرابعة البُعد النفسي، وكانت أكثر الآثار الاجتماعية لجريمة القتل التفكك الأسري، ثم تفشي الإدمان، يليه انحراف أفراد الأسر.

بينما لم تكن العوامل الدينية والثقافية شديدة الأهمية كعوامل مؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي، من وجهة نظر العينة، وربما يرجع ذلك إلى أن نمط التربية الدينية والثقافية يكاد يكون واحداً عند أفراد العينة.

للتحقق من ثبات الاستبيان تم استخدام التجزئة النصفية، ومعامل الفاكورنياخ لأبعاد الاستبيان، والاستبيان ككل فكانت النتائج وفق الجدول التالي:

جدول رقم (3) يبين معامل التجزئة النصفية ، ومعامل الفاكورنياخ للتعرف على ثبات استبانة العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة

البعد	التجزئة النصفية	الفاكورنياخ
العوامل النفسية	0.99	0.85
العوامل الاقتصادية	0.87	0.79
العوامل الأسرية	0.84	0.75
العوامل الاجتماعية	0.79	0.88
الدينية والثقافية	0.78	0.85
الكلي	0.98	0.95

يتضح من الجدول السابق أن قيم التجزئة النصفية على المحاور بالتوالي (0.99 ، 0.87 ، 0.84 ، 0.79 ، 0.78) وهي قيم ثبات مناسبة جداً لكل الأبعاد. وفيما يتعلق بمعامل الفاكورنياخ فأغلب قيمه مناسبة ويمكن اعتمادها كثبات للاستبيان حيث تشير قيم معامل الفاكورنياخ لمحاور الاستبانة بالتوالي (0.85 ، 0.79 ، 0.75 ، 0.88 ، 0.85) وعلى الاستبيان ككل فقيم التجزئة النصفية ومعامل الفاكورنياخ مرتفعة جداً (0.98 ، 0.95) وهذا يعطي مشروعية قوية لثبات الاستبيان، وعلى هذا الأساس يمكن تطبيق الاستبيان على عينة البحث.

النتائج وتفسيرها:

السؤال الأول/ ما هي العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي من وجهة نظر عينة من أفراد مجتمع مدينة سبها.

للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لأبعاد ، وعبارات استبانة العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي فكانت النتائج وفق الآتي:

جدول رقم (4) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لأبعاد استبانة العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في المجتمع الليبي.

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
العوامل النفسية	2.79	0.11	88.54	2
العوامل الأسرية	2.79	0.20	88.53	3
العوامل الاقتصادية	2.98	0.18	89.33	1
العوامل الاجتماعية	2.56	0.09	86.65	4
العوامل الدينية و الثقافية	2.52	0.19	85.09	5

جدول رقم (5) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لعبارات محاور استبانة العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة

البعد	ر.م العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
الأسرية	1	2.93	0.67	93.00	3
	2	2.54	0.89	89.00	5
	3	2.75	0.70	91.66	4
	4	2.97	0.56	95.33	1
	5	2.95	0.68	94.33	2
النفسية	1	2.79	0.65	88.00	3
	2	2.87	0.62	89.00	1
	3	2.68	0.75	81.33	4
	4	2.19	0.78	79.33	5
	5	2.83	0.67	89.66	2
الاجتماعية	1	2.67	0.86	79.84	1
	2	2.62	0.81	75.39	3
	3	2.56	0.77	73.83	4
	4	2.64	0.82	77.43	2
	5	2.52	0.68	72.66	5
الدينية والثقافية	1	2.58	0.72	83.00	4
	2	2.97	0.56	95.33	1
	3	2.95	0.68	94.33	2
	4	2.79	0.65	88.00	3
	5	2.75	0.70	91.66	4

5	81.87	0.70	2.56	2	تنتشر الجريمة بسبب أماكن السكن الغير صحية.
2	89.00	0.68	2.65	3	تنتشر الجريمة بسبب البيئة المحيطة المرتبطة بالإجرام
3	87.33	0.65	2.63	4	تنتشر الجريمة بسبب عدم وجود أماكن الترفيه والتسليّة بالبيئة.
1	91.78	0.66	2.68	5	تنتشر الجريمة بسبب رفقة السوء التي لها دور رئيس في العود للجريمة.
4	81.00	0.76	2.55	1	تنتشر الجريمة بسبب ضعف الوازع الديني.
3	84.00	0.70	2.59	2	تنتشر الجريمة بسبب ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي.
5	79.78	0.72	2.48	3	تنتشر الجريمة بسبب عجز وسائل الاعلام عن القيام بدورها التربوي والإرشادي.
1	91.23	0.66	2.84	4	تنتشر الجريمة بسبب ضعف التوعية الدينية والاخلاقية.
2	88.67	0.68	2.79	5	تنتشر الجريمة بسبب الانفلات الأمني وانتشار السلاح.

الجريمة في مدينة سبها هي (الادمان وتعاطي المخدرات) بمتوسط حسابي (2.87)، وانحراف معياري (0.62)، وفي المرتبة الثانية (انتشار السلوكيات المنحرفة)، وذلك بمتوسط حسابي (2.83)، وانحراف معياري (0.67)، وفي المرتبة الثالثة (تنتشر الجريمة سمات الشخصية وطبيعة التكوين الطبيعي للشخصية)، بمتوسط حسابي (2.79) وانحراف معياري (0.65)، في المرتبة الرابعة جاءت العبارة (تنتشر الجريمة بسبب الاضطرابات العقلية والنفسية)، بمتوسط حسابي (2.68)، وانحراف معياري (0.75). بينما جاءت العبارة (الجريمة تنتشر بسبب سلوك الوالدين، وتقليد البيئة المحيطة). في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.19)، وانحراف معياري (0.78).

وتتفق النتائج الحالية مع دراسة (الجفناوي، 2020) التي أشارت إلى أن هناك عوامل عديدة ومتنوعة ومتفاعلة معا تؤدي وتدفع الشخص إلى ارتكاب الجريمة أهمها العوامل النفسية.

كما اتفقت مع دراسة (الشيشنية، 2018) التي أشارت إلى أن البعد النفسي جاء في المرتبة الرابعة من حيث ترتيب العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة.

السؤال الرابع/ ما هي العوامل الاسرية المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي من وجهة نظر عينة من افراد مجتمع مدينة سبها.

المحور الثالث (العوامل الاسرية) اشار افراد العينة إلى ان أكثر العوامل الاسرية المؤثرة في انتشار الجريمة على التوالي هي: (تنتشر الجريمة بسبب اهمال الوالدين وعدم متابعتهم للأبناء هم، تنتشر الجريمة بسبب الحرمان والإهمال العاطفي من قبل الوالدين تجاه الأبناء، تنتشر الجريمة بسبب تدني المستوى الثقافي للوالدين، تنتشر الجريمة بسبب عدم التوافق بين الاباء مما ينعكس سلبا على الابناء، تنتشر الجريمة بسبب ضعف الدور التربوي والتوعوي الذي يقوم به الوالدين تجاه الابناء وخاصة المراهقين).

حيث أشارت المعطيات الواردة في الجدول السابق فيما يخص محور العوامل الاسرية إلى أن المتوسطات الحسابية لأبرز العوامل الاسرية المؤثرة في انتشار الجريمة في مدينة سبها هي (اهمال الوالدين وعدم متابعتهم للأبناءهم) بمتوسط حسابي (2.67)، وانحراف معياري (0.86)، وفي المرتبة الثانية (تنتشر الجريمة بسبب الحرمان والإهمال العاطفي من قبل الوالدين تجاه الأبناء)، وذلك بمتوسط حسابي (2.64)، وانحراف معياري (0.82)، وفي المرتبة الثالثة (تدني المستوى الثقافي للوالدين)، بمتوسط حسابي (2.62) وانحراف معياري (0.81)، في المرتبة الرابعة جاءت العبارة (عدم التوافق بين الاباء مما ينعكس سلبا على الابناء)، بمتوسط حسابي (2.56)، وانحراف معياري (0.77). بينما جاءت العبارة (تنتشر الجريمة بسبب ضعف الدور التربوي والتوعوي الذي يقوم به الوالدين تجاه الابناء وخاصة المراهقين). في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.52)، وانحراف معياري (0.68).

وتتفق النتائج الحالية مع دراسة (عبدالله، 2011) التي أشارت إلى أن تفكك

السؤال الثاني/ ما هي العوامل الاقتصادية المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي من وجهة نظر عينة من افراد مجتمع مدينة سبها.

للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي على محور العوامل الاقتصادية فكانت النتائج وفق الآتي: يتضح من الجدول السابق تفاوت تراتيب عبارات كل محور وعلى هذا الأساس سوف يتم اختيار أول ثلاثة أو أربع عبارات من استبانة العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة من حيث الترتيب من كل محور وفق الآتي:

المحور الأول (العوامل الاقتصادية) اشار افراد العينة إلى ان أكثر العوامل الاقتصادية كانت على التوالي (تنتشر الجريمة بسبب زيادة الأعباء المادية، تنتشر الجريمة بسبب ظروف الحياة المادية القاسية، تنتشر الجريمة بسبب عدم المقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية).

وتشير المعطيات الواردة في الجدول السابق فيما يخص محور العوامل الاقتصادية إلى أن المتوسطات الحسابية لأبرز العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في مدينة سبها هي (زيادة الأعباء المادية) بمتوسط حسابي (2.97)، وانحراف معياري (0.56)، وفي المرتبة الثانية (ظروف الحياة المادية القاسية)، وذلك بمتوسط حسابي (2.95)، وانحراف معياري (0.68)، وفي المرتبة الثالثة (عدم المقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية)، بمتوسط حسابي (2.93) وانحراف معياري (0.76)، في المرتبة الرابعة جاءت العبارة (تنتشر الجريمة بسبب البطالة)، بمتوسط حسابي (2.75)، وانحراف معياري (0.70). بينما جاءت العبارة (تنتشر الجريمة بسبب العوز والفقر). في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.54)، وانحراف معياري (0.89).

وتتفق النتائج الحالية مع دراسة (عبدالله، 2011) التي أشارت إلى أن من أهم العوامل المؤدية إلى الجريمة هي المستوى الاقتصادي المتدني، حيث اشار (63.3%) من افراد العينة إلى ان الدخل الشهري لا يشبع كامل احتياجاتهم، كذلك البطالة كانت من أهم الاسباب حيث اشار (65%) من افراد العينة إليها كأحد الاسباب الهامة للجريمة. كذلك اتفقت مع دراسة كؤ من (الشديقات، والرشيدي، 2016) ودراسة (الجفناوي، 2020).

السؤال الثالث/ ما هي العوامل النفسية المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي من وجهة نظر عينة من افراد مجتمع مدينة سبها.

المحور الثاني (العوامل النفسية) اشار افراد العينة إلى ان أكثر العوامل النفسية كانت على التوالي (تنتشر الجريمة بسبب لإدمان على المخدرات، الجريمة تنتشر بسبب انتشار السلوكيات المنحرفة، تنتشر الجريمة سمات الشخصية وطبيعة التكوين الطبيعي للشخصية، وتنتشر الجريمة بسبب الاضطرابات العقلية والنفسية، الجريمة تنتشر بسبب سلوك الوالدين وتقليد البيئة المحيطة).

وتشير المعطيات الواردة في الجدول السابق فيما يخص محور العوامل النفسية إلى أن المتوسطات الحسابية لأبرز العوامل النفسية المؤثرة في انتشار

أشار أفراد العينة إلى أن أكثر العوامل الدينية و الثقافية المؤثرة في انتشار الجريمة على التوالي هي: (تنتشر الجريمة بسبب ضعف التوعية الدينية والاخلاقية، تنتشر الجريمة بسبب الانفلات الأمني وانتشار السلاح، تنتشر الجريمة بسبب ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي، تنتشر الجريمة بسبب ضعف الوازع الديني، تنتشر الجريمة بسبب عجز وسائل الاعلام عن القيام بدورها التربوي والإرشادي).

تدل المعطيات الواردة في الجدول السابق على أن المتوسطات الحسابية لأبرز العوامل الدينية و الثقافية المؤثرة في انتشار الجريمة في مدينة سبها هي (ضعف التوعية الدينية والاخلاقية) وذلك بمتوسط حسابي قدره (2.84)، وانحراف معياري (0.66)، وفي المرتبة الثانية (الانفلات الأمني وانتشار السلاح)، وذلك بمتوسط حسابي (2.79)، وانحراف معياري (0.68)، وفي المرتبة الثالثة (ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي)، بمتوسط حسابي (2.59) وانحراف معياري (0.70)، في المرتبة الرابعة جاءت العبارة (ضعف الوازع الديني)، بمتوسط حسابي (2.55)، وانحراف معياري (0.76). بينما جاءت العبارة (عجز وسائل الاعلام عن القيام بدورها التربوي والإرشادي)، في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.48)، وانحراف معياري (0.72).

تتفق هذه النتيجة مع دراسة (خالد، عرار، عبدالله، 2021) التي أشارت إلى أن أبرز أسباب الجرائم في المجتمع الفلسطيني هي الانفلات الأمني، وتوفر السلاح غير الشرعي، والعقوبات غير الرادعة، وحالات الثأر، كما أشارت إلى وجود متغيرات أخرى مرتبطة بالجريمة منها: مكان السكن، والمنطقة السكنية، والمستوى التعليمي. كما أوضحت المعطيات أن أكثر المتغيرات تأثيراً وتنبؤاً بجرائم القتل هي تشجيع الأسرة لأبنائها على العنف والصراعات النفسية وانتشار تجارة السلاح.

كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الخطيب وآخرون، 2019) التي أشارت إلى أن (73%) من المبحوثين يرون أن ضعف وسائل الضبط الاجتماعي لها دور في ارتكاب الجريمة، وأن (74%) من المبحوثين يتفقون على أن الوضع العام في المجتمع كان له تأثير في ارتكاب الجريمة، وهذا يشير إلى أن دور العوامل الاجتماعية وغيرها من العوامل في التأثير على السكان ودفعهم لارتكاب أفعال يُعتبر ظاهرة حديثة أخذت بالتطور، إن من أهم النظريات التي تُفسر تلك النتيجة نظرية التفسير الاجتماعي التي ترى أن الفرد في بيئته يتأثر بعوامل اجتماعية متعددة تؤثر في سلوكه تأثيراً يختلف من فرد لآخر، فقد تؤدي تلك العوامل إلى سلوكيات إجرامية عند البعض، في حين لا يكون لها أثر في سلوك الآخرين.

التوصيات:

1- التوعية والتوجيه للأباء والأمهات والمربين وتزويدهم بمعلومات عن أساليب الرعاية والتربية السلمية للأبناء في جمع مراحل النمو من خلال تعميق دور الأسرة وبنائها في المجتمع من خلال التركيز على دورها في عملية التنشئة الاجتماعية بالتعاون مع المؤسسات الرسمية وذلك من أجل الحفاظ على القيم والمعايير الاجتماعية والدينية التي تساهم في الحد من الجريمة والانحراف وتحفظ أمن المجتمع واستقراره.

2- انشاء مراكز للبحوث والاستشارات النفسية والاجتماعية المتخصصة لتقديم المساعدة والمشورة في تربية الأبناء وتهيئة مختلف البرامج التأهيلية والترفيهية وإشراف كوادر علمية متخصصة ومؤهلة للعمل في هذه المكاتب.

3- الاهتمام بدور المدرسة في تنشئة الأطفال والشباب وفق طبيعة المتغيرات

العلاقات الأسرية كانت من الأسباب الرئيسية التي أوقعت العينة في ارتكاب الجريمة. حيث تبين أن (70%) من أفراد العينة يعانون من تفكك في علاقاتهم الأسرية. كما لفت الانتباه إلى دور المجتمع في تحمل جزء من المسؤولية في انتشار واستفحال الظاهرة الإجرامية وذلك عندما يتخلى أفرادها عن تحمل مسؤولياتهم والقيام بأدوارهم وخاصة الأسرة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن تربية الفرد.

كذلك اتفقت مع دراسة (الشديفات، والرشيدي، 2016) التي أكدت وجود مجموعة من الظروف الاجتماعية غير الملائمة أثرت على أفراد العينة قبل وقوع الجريمة وفي إثباتها لعبت دوراً هاماً في دفعهم إلى ممارسة الجريمة أهمها العلاقات الأسرية.

السؤال الخامس/ ما هي العوامل الاجتماعية المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي من وجهة نظر عينة من أفراد مجتمع مدينة سبها. المحور الرابع (العوامل الاجتماعية) أشار أفراد العينة إلى أن أكثر العوامل الاجتماعية المؤثرة في انتشار الجريمة على التوالي هي: (تنتشر الجريمة بسبب رفقة السوء التي لها دور رئيس في ارتكاب الجريمة، تنتشر الجريمة بسبب البيئة المحيطة المرتبطة بالإجرام، تنتشر الجريمة بسبب عدم وجود أماكن الترفيه والتسلية بالبيئة، تنتشر الجريمة بسبب ضعف الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع في الاهتمام باحتياجات الشباب، تنتشر الجريمة بسبب أماكن السكن الغير صحية).

المعطيات الواردة في الجدول تشير إلى أن المتوسطات الحسابية لأبرز العوامل الاجتماعية المؤثرة في انتشار الجريمة في مدينة سبها هي (تنتشر الجريمة بسبب رفقة السوء التي لها دور رئيس في ارتكاب الجريمة) بمتوسط حسابي (2.68)، وانحراف معياري (0.66)، وفي المرتبة الثانية (تنتشر الجريمة بسبب البيئة المحيطة المرتبطة بالإجرام)، وذلك بمتوسط حسابي (2.65)، وانحراف معياري (0.68)، وفي المرتبة الثالثة (عدم وجود أماكن الترفيه والتسلية بالبيئة)، بمتوسط حسابي (2.63) وانحراف معياري (0.65)، في المرتبة الرابعة جاءت العبارة (تنتشر الجريمة بسبب ضعف الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع في الاهتمام باحتياجات الشباب)، بمتوسط حسابي (2.58)، وانحراف معياري (0.72). بينما جاءت العبارة (تنتشر الجريمة بسبب أماكن السكن الغير صحية)، في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.56)، وانحراف معياري (0.71).

وتتفق النتائج الحالية مع دراسة (عبدالله، 2011) التي أشارت إلى الصحة السيئة ورفاق السوء والمنطقة السكنية وطبيعة السكن لعبت دوراً كبيراً في توجه أفراد العينة لارتكاب الجريمة.

كما اتفقت النتائج الحالية مع دراسة (الشديفات، والرشيدي، 2016) التي أشارت إلى أن المنطقة السكنية وطبيعة السكن، له علاقة قوية بارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

كذلك اتفقت مع دراسة (الخطيب، وآخرون، 2019) التي أشارت إلى أن عدم توفر الخدمات الترفيهية التي تناسب السكان ودورها في تقليل حدوث الجريمة يرى ما نسبته (73.6%) من المبحوثين أن توفر هذه الخدمات من شأنها التقليل من حدوث الجريمة وبخاصة عند الفئة العمرية الشابة التي يوجد عندها أوقات فراغ يتم استغلالها بشكل سلبي.

السؤال السادس/ ما هي العوامل الدينية و الثقافية المؤثرة في انتشار الجريمة في الجنوب الليبي من وجهة نظر عينة من أفراد مجتمع مدينة سبها.

- [6]- الخطيب، محمد أنور. الخطيب، وفاء سامح. رداد، سامر، قريع، مجدي. (2019). العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا- دراسة في جغرافية الجريمة. مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث المجلد (4)، العدد (1).
- [7]- السني، فتحي رمضان. (ب، ت). طرق تعاطي وسائل الاعلام مع الظواهر الاجرامية وانعكاساتها على المجتمع. كلية الآداب، غريان، جامعة الجبل الغربي.
- [8]- الشديفات، أمين جابر. الرشيد، منصور عبدالرحمن. (2016). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل. دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (43)، ملحق (5)، عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية.
- [9]- شكور، وديع. (1997). العنف والجريمة. الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
- [10]- الشيشنية، منى. (2018). جرائم القتل: عواملها وآثارها الاجتماعية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية. غزة، 26 (2) 323 – 357.
- [11]- عبدالقادر، ابراهيم محمد. الريماوي، طالب عمر. (2019). التنمر الالكتروني وعلاقته بدافعية الانجاز الاكاديمي. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، العدد (6)، المركز الديمقراطي العربي المانيا برلين.
- [12]- عبدالله، نوري سعدون. (2011). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة (دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي). مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، (العدد الأول)، 132-160.
- [13]- الكوني، عصام احمد. (2019). العنف السائد بين طلبة الجامعات. مجلة كلية التربية، جامعة الزاوية، المجلد (24)، العدد الثالث عشر.
- [14]- مجمع اللغة العربية. (1872). المعجم الوسيط، القاهرة، دار المعارف، (ط، 2).
- [15]- المشهداني، فهيمة كريم. (2009). التصنيع والجريمة. ط، 1، بغداد.
- [16]- المعاينة، خليل، القمش، مصطفى. واخرون. (2000). مدخل إلى الخدمة الاجتماعية، ط 1، دار الفكر، عمان.
- [17]- الوريكات، عايد. (2004). نظريات علم الجريمة. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لطبيعة الحياة العصرية الحديثة وتلبية احتياجاتهم والاهتمام بالجوانب السلوكية وتنمية القيم الدينية، والمعايير الاجتماعية الفاضلة وتوعيتهم بالسلوك الإنحرافي الذي يؤثر على حياتهم ومستقبلهم.
- 4- تحسين الوضع الاقتصادي للأسر وذلك من خلال توفير فرص عمل ملائمة لتوظيف قدرات الشباب، ووضع رواتب تسد حاجتهم لمواجهة ظروف الحياة القاسية هذا من جهة ومن جهة أخرى، وضع برامج لاستفادة الشباب من أنظمة الدعم الاقتصادي والاجتماعي ليساهم في حصول الشباب على المساعدات المالية لدعم مشاريعهم.
- 5- دراسة أوضاع الشباب العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل هم تؤمن مستقبلهم ومستقبل أسرهم، إضافة إلى توعيتهم بأحكام القوانين ومضار وأثار الجريمة على الأسرة والمجتمع.
- 6- العمل على إقامة خدمات ترفيهية تتناسب مع الفئات العمرية للشباب لملء أوقات الفراغ للشباب بشكل إيجابي، و ذلك من خلال تفعيل المؤسسات الاجتماعية العاملة في موضوع الإرشاد والتوجيه، وإشراكهم في القضايا الاجتماعية.
- 7- ضرورة تفعيل الخدمات الأمنية في التجمعات السكانية، وتشديد الرقابة من قبل الجهات المعنية.
- المراجع:-
- [1]- ابن منظور، (1997). لسان العرب، لبنان، دار صادر للطباعة والنشر.
- [2]- بهشاوي، أحمد فكري. حسن، رمضان علي. (2015). "التنمر المدرسي وعلاقته بدافعية الانجاز لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية". مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد السابع عشر، ص 15-25.
- [3]- الجفناوي، خالد مخلف. (2020). العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة وفقاً لتوجهات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد الثامن عشر.
- [4]- الحسن، احسان محمد. (1993). علم الاجرام دراسة تحليلية عن دور العوامل الاجتماعية في الجريمة، جامعة بغداد.
- [5]- خالد، أحمد علي. عرار، رشيد محمد. عبدالله، تيسر محمد. (2021). جرائم القتل: الأسباب والمتغيرات المتنبئة بها في فلسطين. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، تصدر من ألمانيا برلين عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد (14)، 10-37.